السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، الأهداف والوسائل

Saudi foreign policy towards Lebanon, goals and means

أ.م.د. مصطفى جابر فياض

جامعة الانبار – كلية العلوم السياسية

mustafa.alwani@uoanbar.edu.iq

الباحث: بلال محمد خليف

جامعة الانبار – كلية العلوم السياسية

Bilal.mohammed.k20@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٨/٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/٧**

الملخص:

يتناول البحث "السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان؛ من حيث: أهدافُها؛ ووسائِلُها، حيث ركّزتْ "المملكةَ العربية السعوديةَ"؛ خلالها؛ على تحقيق الاستقرار السياسي– في بيئةٍ لبنانيَّةٍ هشّةٍ؛ تعاني انقساماتٍ طائفيَّةً؛ وحزبيةً عميقةً – بدعمها قياداتِ تياراتٍ؛ يتزعَّمها مكوّنٌ قريبٌ منها في توجُّهاتها؛ سعياً من المملكة لتعزيز "الوحدة الوطنية"، بدعمِ سيادةِ البنان؛ وصيانةِ وتفعيل مؤسساته، بناءً على إدراك المملكة؛ لأهمية الموقع الجيوبوليتيكي للبنان؛ ولكونها راعيةَ "اتفاق الطائف"؛ الذي أنهى الحرب فيه، ولما لها من روابط ومصالح بلبنان.

وقد دعمتْ المملكة "الأمن اللبناني"؛ بالتعاون في مجالات؛ أبرزها: مراقبة الحدود؛ ومنع التهريب؛ ومواجهة التهديدات، أمَّا اقتصاديًا؛ فتمثَّلتْ أهداف المملكة؛ في: تعزيز الاستثمارات؛ والتبادل التجاري؛ وموازنة النفوذ الخارجي.

واعتمدت المملكةُ لتحقيق تلكم الأهداف–بوجهٍ عامٍّ–على أدوات دبلوماسية؛ كاتفاق الطائف؛ والوساطة؛ والدبلوماسية العامة والدينية، إضافة إلى أدوات اقتصادية؛ كالمساعدات: المالية؛ والاستثمارية؛ والتنموية.

ويخلص البحث إلى أن السعودية؛ قد تبنَّتْ سياسةً شاملةً تجاه لبنان، إلاَّ أنَّ فاعلية هذه السياسة؛ واجهت تحديات داخلية وإقليمية؛ حدَّت من آثارها، ما استدعى إعادة النظر فيها؛ بإبداء مرونة أكبر؛ ورويَّةً في التعامل مع الواقع اللبناني المعقّد.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، السعودية، لبنان، السياسة، الحرب.

Abstract:

The research examines Saudi foreign policy toward Lebanon, in terms of its objectives and means. During this period, the Kingdom of Saudi Arabia focused on achieving political stability—in a fragile Lebanese environment plagued by deep sectarian and partisan divisions—by supporting the leadership of movements led by a component close to its own. The Kingdom sought to strengthen national unity, support Lebanon's sovereignty, and maintain and activate its institutions. This was based on the Kingdom's awareness of the importance of Lebanon's geopolitical

position, its sponsorship of the Taif Agreement, which ended the war there, and its ties and interests in Lebanon. The Kingdom supported Lebanese security through cooperation in areas most notably border control, preventing smuggling, and confronting threats. Economically, the Kingdom's objectives included promoting investments, trade exchange, and balancing influence. External.

To achieve these goals, the Kingdom relied - in general - on diplomatic tools, such as the Taif Agreement, mediation, and public and religious diplomacy, in addition to economic tools, such as financial, investment, and development aid.

The study concludes that Saudi Arabia has adopted a comprehensive policy toward Lebanon. However, the effectiveness of this policy has faced internal and regional challenges that have limited its impact, necessitating a reconsideration of it with greater flexibility and prudence in dealing with the complex Lebanese reality.

Keywords: Foreign policy, Saudi Arabia, Lebanon, politics, war

المقدمة:

تُعد السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، انعكاساً للدور الإقليمي؛ الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط، فهي تسعى إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، ودعم الدول التي تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، وفي هذا الإطار، تأتي لبنان واحدةٍ من الدول التي تحظى باهتمام خاص من قبل المملكة العربية السعودية.

تهدف المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية تجاه لبنان إلى دعم استقراره السياسي والاقتصادي، والمساهمة في مواجهة الأزمات التي تعصف به نتيجة التحديات الداخلية والانقسامات السياسية، فضلاً عن الضغوط الإقليمية المتزايدة. وتحرص المملكة على تعزيز التعاون الثنائي مع لبنان في مختلف المجالات، لا سيما في الجوانب الاقتصادية والأمنية والثقافية، بما ينسجم مع رؤيتها في حماية مصالحها الاستراتيجية ضمن الإقليم. وتعتمد المملكة في سبيل تحقيق هذه الأهداف على جملة من الوسائل، بدءاً من الدبلوماسية النشطة والمبادرات السياسية، مروراً بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية، ووصولاً إلى دعم المؤسسات الأمنية والتنسيق معها لضمان استقرار لبنان والحفاظ على أمنه الوطني.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في إطار السؤال الرئيس الآتي: ما أهداف السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان؟ وما الأدوات التي اعتمَدَتْها لتحقيق تلكم الأهداف؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أنَّ السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان؛ تعتمد أدوات دبلوماسية واقتصادية متنوعة، لدعم استقرار لبنان السياسي والأمني والاقتصادي، إلاَّ أنَّ فاعلية هذه السياسة؛ تتأثر بتركيبة النظام اللبناني؛ وتعقيدات البيئة الإقليمية؛ ما دفع المملكة لمراعاتها في إطار أهدافها ووسائلها.

أهداف البحث:

١. بيان أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية السعودية لتحقيها في لبنان.

٢. تحديد الأدوات التي اعتمدتها المملكة؛ لتحقيق أهدافها في لبنان، ولا سيما الأدوات الدبلوماسية؛ والاقتصادية.

٣. توضيح طبيعة التفاعل السعودي في إطار البيئة اللبنانية الداخلية، وفي ضوء الأزمات المتلاحقة؛ التي تشهدها البلاد.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث؛ بتحديد التوجهات الفعلية للسياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، وتداعياتها على استقرار لبنان وسلامته، وتكمن كذلك في فهم طبيعة الأهداف؛ التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، والوسائل التي تعتمدها، من أجل الوصول إليها؛ وبتقديم قراءة تحليلية معمقة؛ لطبيعة الدور السعودي في لبنان؛ وموقعه ضمن أولويات السياسة الخارجية للمملكة، بمراعاة آثار البيئة الداخلية، والأزمات الأبرز في المحيط العربي.

هيكلية البحث: يتكوّن هذا البحث من مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول أهداف السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان ويندرج فيه مطلبان يتناول الأول الأهداف السياسية والأمنية والثاني تناول الأهداف الاقتصادية اما المبحث الثاني فيعالج أدوات السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان وينقسم الى مطلبان يتناول الأول الوسائل الدبلوماسية ويتناول الثاني الوسائل الاقتصادية.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان

تُعد المملكة العربية السعودية فاعلاً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى بذلك على الدوام إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة وحماية مصالحها الاستراتيجية، وفي إطار السباق الجيوسياسي المحيط بها، وبوصف لبنان احدى الدول المهمة إقليمياً تبدي السعودية حضوراً فاعلاً فيها، انطلاقاً من دورها التاريخي؛ والديني والسياسي في دعم الاستقرار والتنمية، حيث تهدف السياسة الخارجية السعودية في لبنان إلى تعزيز الاستقرار السياسي و الأمن، ودعم المؤسسات اللبنانية، فضلاً عن دوافع اقتصادية [١].

المطلب الأول: الأهداف السياسية والأمنية

نتناول في هذا المطلب الأهداف السياسية والأمنية للسياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، وذلك من خلال بيان ووصف مساعي المملكة في دعم الاستقرار السياسي وتعزيز السيادة اللبنانية، إلى جانب دورها في دعم الأمن الداخلي والتعاون في مواجهة التهديدات المشتركة.

أولاً/ الأهداف السياسية:

١. **تحقيق الاستقرار السياسي:** تهدف السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان إلى تعزيز الاستقرار السياسي في بيئة تتسم بالهشاشة المزمنة، إذ تعاني لبنان، بوصفها ساحةً للمنافسات الإقليمية والدولية، من انقسامات داخلية عميقة؛ تجسدت في توزيع السلطة وفق معادلات طائفية وحزبية، ما أضعف مؤسساتها هذه الدولة وأعاق تشكيل حكومة فاعلة قادرة على تحقيق التوازن الداخلي فيها، في هذا الإطار، تركز المملكة العربية السعودية على دعم القرار السياسي الحكومي بوصفها مدخلاً أساسياً لتعزيز الشرعية المؤسسية، والحد من التدخلات الخارجية، وإرساء مؤسسات تضمن سيادة القانون [٢].

تعد المملكة العربية السعودية، من أبرز الداعمين للاستقرار السياسي في الجمهورية اللبنانية، حيث ترى أن تحقيق هذا الاستقرار؛ يُسهم في تحقيق التوازنات الإقليمية وتعزيز الأمن في المنطقة، وانطلاقاً من إدراكها العميق لأهمية لبنان الجيوسياسية، تبنت السعودية سياسة خارجية تقوم على التواصل الديناميكي مع مختلف الأطراف اللبنانية، مع التركيز على دعم القيادات السنية، سواء أن كانت القائمة أو الناشئة، وذلك بهدف تعزيز الوحدة الوطنية؛ وترسيخ الاستقرار [٣].

تسعى المملكة العربية السعودية إلى لعب دوراً فاعلاً في تعزيز الحوار بين المكونات السياسية اللبنانية المتنوعة، ما يساعد على احتواء الانقسامات الداخلية وبناء أرضية مترابطة ومشتركة تدعم فعالية الحكم في لبنان، وتعمل على تحفيز الإصلاحات المؤسسية؛ وتبني سياسات تنموية شاملة، ما يساعد لبنان من تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد المملكة على ضرورة الحدّ من التأثيرات الخارجية؛ التي تعيق من مسارات الاستقرار؛ وتؤدي الى تُفاقم الأزمات، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي، ومن خلال سياستها الداعمة للبنان، تسعى المملكة العربية السعودية إلى الحفاظ على روابطها التاريخية معه، مع الاستمرار في دورها الفاعل ضمن رؤيتها الإقليمية الشاملة [٤].

٢. دعم لبنان للحفاظ على سيادتها: تعد المملكة العربية السعودية من الداعمين الرئيسيين للبنان، وذلك انطلاقاً من سعيها لتعزيز سيادة الدولة اللبنانية وحماية كيانها من التهديدات الداخلية والخارجية، وتركز السياسة السعودية على دعم لبنان في الحفاظ على وحدة أراضيها وأمنها عبر تعزيز مؤسساتها الوطنية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، ومكافحة الفساد؛ الذي يُعدّ عائقاً أمام التنمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي[٥].

تشدد السعودية على أهمية إنهاء المحاصصة الطائفية والسياسية، والتي تُضعف من التماسك الاجتماعي وتعرقل عملية صناعة القرار، وترى المملكة أن تحقيق هذه الخطوة يُسهم في إخراج لبنان من دائرة الصراعات الإقليمية، التي تُهدّد سيادتها وتستنزف مواردها على مدى عقود عديدة، وبهذا السياق، تعبر السياسة السعودية عن رؤيةٍ تهدف إلى تمكين لبنان من لعب دوراً مستقل في المنطقة، بعيداً عن التأثيرات الجيوسياسية التنافسية، ما يُسهم في ضمان مستقبل آمن ومستقر للشعب اللبناني [٦].

تؤكد المملكة العربية السعودية على وجود ارتباط وثيق بين تحقيق التنمية المستدامة في لبنان؛ واصلاح النظام السياسي وتبني الحوكمة الفعالة، معتبرة أن غياب هذه الإصلاحات يُهدد بزيادة الأحتقانات الداخلية ويُعزز الفرص أمام القوى الخارجية للتدخل في الشؤون اللبنانية، وبالتالي، تُقدم السعودية دعمها عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية ؛ بوصفه جزءاً من استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز مرونة الجمهورية اللبنانية في مواجهة التحديات المُعقدة التي تواجهها، حيث يُشار هنا إلى أن هذا النهج لا ينفصل عن الإطار الأوسع للسياسة السعودية الهادفة إلى احتواء مصادر التوتر في المنطقة، انطلاقاً من إيمانها بأن استقرار لبنان يُشكل مسوغاً حاسم في ضمان الأمن الجماعي الإقليمي [٧].

ثانياً: الأهداف الأمنية: تعاني المؤسسات الأمنية في لبنان؛ من ضعف بنيوي نتيجة التركيبة الطائفية والانقسامات السياسية، ما انعكس سلباً على أداء هذه الأجهزة وتماسكها الداخلي، فقد أدى تنوع

الولاءات إلى إضعاف فعاليتها وصعوبة اتخاذ قرارات موحدة، إضافة إلى معاناتها من نقص مزمن في التمويل، مما يحدّ من تطوير قدراتها التقنية واللوجستية، وأن غياب استراتيجية أمنية واضحة زاد من تفاقم التحديات، وجعل القوى الأمنية عاجزة في كثير من الأحيان عن التعامل مع الأزمات، ما يُبقي الأمن اللبناني هشاً ومعرضاً للاضطرابات المستمرة [٨].

لعبت المملكة العربية السعودية في إطار سياستها الخارجية تجاه لبنان، دوراً فاعلاً في دعم الأمن اللبناني، أدراكاً منها لأهمية استقرار لبنان وانعكاسه على الأمن الإقليمي، حيث تجسد هذا الدعم بمبادرات مالية وعسكرية؛ تهدف إلى تعزيز قدرات الجيش اللبناني؛ وقوى الأمن الداخلي[٩].

أما من الناحية المالية، قدمت السعودية مبلغ مليار دولار لدعم قوى الأمن الداخلي، إضافة إلى ثلاث مليارات دولار مخصصة لتسليح الجيش اللبناني وتزويده بالمعدات العسكرية الحديثة، وذلك بهدف تمكينه من القيام بمهامه الدفاعية بفعالية أكبر، ولم يقتصر الدعم السعودي على التمويل فقط، بل شمل أيضًا برامج تدريب وتطوير تهدف إلى رفع كفاءة الأجهزة الأمنية اللبنانية؛ وتعزيز جاهزيتها في مواجهة التحديات الأمنية [١٠]

وفقاً لما تم تناوله يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الأمنية؛ التي تسعى اليها المملكة العربية السعودية في أطار سياستها الخارجية تُجاه لبنان في عدة نقاط رئيسية منها [١١].

١. **تعزيز التبادل الأمني:** حيث تهدف السعودية إلى تعزيز التعاون مع لبنان؛ في مجالات مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات الأمنية لمواجهة التهديدات المشتركة، ما يمكن فرص تعزيز الأمن الإقليمي.

٢. **مراقبة الحدود ومنع التهريب:** تسعى المملكة إلى تعزيز التنسيق مع لبنان في مراقبة الممرات البرية؛ والبحرية المشتركة، وذلك للحد من أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات التي تُهدد استقرار المنطقة.

٣. **التنسيق في القضايا الإقليمية:** يُعد تنسيق المواقف بين الدولتين حيال الصراعات الإقليمية، ومواجهة النفوذ الخارجي الذي يعزز الاضطرابات، أحد الركائز الأمنية للسياسة للمملكة تجاه لبنان من أجل احتواء التحديات الأمنية.

٤. **دعم استقرار لبنان الداخلي:** تشدد السعودية على أهمية الحفاظ على استقرار لبنان من خلال دعم مؤسسات الدولة الشرعية والأجهزة الأمنية الوطنية، بوصفها ضامن رئيس للأمن الداخلي والإقليمي.

٥. **مواجهة التهديدات المُشتركة:** تسعى المملكة العربية السعودية أمنياً مواجهة التهديدات الناشئة مع لبنان، بواسطة تبادل المعلومات والتنسيق الاستباقي؛ والحفاظ على المصالح الأمنية المُشتركة بين الدولتين رغم التقلبات السياسية العابرة.

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية

اولاً/ تعزيز الاستثمارات السعودية في القطاعات الحيوية اللبنانية: جعلت المملكة العربية السعودية تعزيز الاستثمارات أحد أهدافها الاقتصادية الأساسية، حيث أصبح الاستثمار محوراً اقتصادياً رئيساً؛ في سياستها الخارجية تجاه الدول بما في ذلك لبنان، ليس لتعزيز رؤية المملكة على الصعيد الدولي فحسب، وأداةً فاعلة لدعم عملية التحول الاقتصادي الشامل، تُعَد هذه الخطط جزءاً أساسي من

استراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعكس الدور الحيوي للاستثمار في بناء شراكات دولية تدعم الرؤية الاقتصادية الطموحة للمملكة العربية السعودية [١٢].

لم تقتصر الاستثمارات السعودية في لبنان على الأهداف السياسية فحسب، بل تستند أيضاً إلى مبررات اقتصادية واستراتيجية واضحة. تسعى المملكة من خلالها إلى تنمية استثماراتها في قطاعات حيوية كالبنية التحتية والطاقة والاتصالات، بما يضمن تحقيق عوائد اقتصادية فعالة ويمنع هدر الموارد. ويأتي هذا التوجه في سياق السياسة الخارجية السعودية الرامية إلى تعزيز شراكاتها الإقليمية، ودعم النمو الاقتصادي في لبنان من خلال مشاريع مستدامة تسهم في استقرار السوق وتحقق منفعة متبادلة ضمن رؤية طويلة الأمد. [١٣].

ثانياً/ تعزيز التبادل التجاري: يعد التبادل التجاري احد الركائز الأربعة وهي: التبادل التجاري، والاستثمارات، والسياحة، واليد العاملة، التي تربط لبنان بالمملكة العربية السعودية اقتصادياً، وفي هذا السياق يبرز التبادل التجاري بوصفه عاملاً محورياً يسهم في تحقيق المصالح الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في لبنان [١٤].

تحرص السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، على تعزيز التبادل التجاري الثنائي، انطلاقاً من إيمانها بدور الاستقرار الاقتصادي؛ في دعم الأمن الإقليمي، فقد احتلت المملكة في عام (٢٠١٥)، المرتبة الأولى بين الدول المستقبِلة للصادرات اللبنانية بقيمة بلغت (٣٥٧ مليون دولار)، ما يعكس ثقة الأسواق السعودية في تنوّع وجودة المنتجات اللبنانية. وفي المقابل، بلغت قيمة الواردات اللبنانية من السعودية نحو (٣٨٠ مليون دولار)، ما يعكس حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتؤكد المملكة من خلال هذا التبادل التجاري المنتظم، رغم التقلبات الموسمية، على التزامها بتعميق الشراكة الاقتصادية مع لبنان بوصفها أولوية في سياستها الخارجية [١٥].

ثالثاً/ موازنة النفوذ الاقتصادي الخارجي في لبنان: تسعى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه لبنان، ضمن أهدافها الاقتصادية تعزيز التوازن الاقتصادي الخارجي في لبنان، عبر دعم البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية، بهدف تحصين الاقتصاد اللبناني من التبعية لجهات خارجية؛ تسعى لاستغلال الأزمات لتحقيق نفوذ سياسي، تندرج هذه الاستراتيجية ضمن رؤية أوسع لضمان استقرار لبنان بوصفها دولة ذات سيادة، عبر ربط مساعداتها الاقتصادية بشروط تنموية موضوعية، لا بضغوط سياسية، فالسعودية ومنذ اتفاق الطائف في العام (١٩٨٩)، ركزت على ضخ استثمارات مباشرة وودائع بنكية وقروض ميسرة فاقت ٧٠ مليار دولار حتى العام (٢٠١٥)، لتعزيز المناعة المالية للدولة اللبنانية، وتمكينها من تجاوز التحديات؛ دون الارتهان لتمويل خارجي مشروط، هذا النهج يعكس إدراكاً سعودياً بأن استقرار لبنان الاقتصادي ركيزة لأمنه السياسي، وبالتالي لأمن المنطقة كلها [١٦].

في المقابل، يُلاحظ أن التمويل الخارجي المحدود الى لبنان يُمثل نموذجاً معاكساً ويعتمد على مصالح سياسية، ما دفع المملكة العربية السعودية إلى تعزيز حضورها شريكاً تنموياً بديل وفاعل، وذلك عبر توجيه الدعم نحو مؤسسات الدولة الرسمية مثل الإيداعات في المصرف المركزي، ومشاريع إعادة

الإعمار بعد الأزمات، حيث يسعى صناع القرار في الرياض خلق توازن في التأثير الاقتصادي الخارجي، يحدّ من تحوُّل لبنان إلى ساحة لصراع النفوذ الإقليمي، ان هذا التوجه يعكس نهجاً استباقياً يقوم على الربط ما بين الاستثمار الاقتصادي طويل الأمد؛ والحفاظ على التوافق اللبناني، ليكون ضمانةً لعدم انزياح ميزان القوى السياسي لصالح أطراف خارجية تُحوِّل الدعم المالي إلى أداة للهيمنة السياسية [١٧].

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان.

أن الوسائل التي تعتمدها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق هذه الأهداف متعددة، بدايةً من الدبلوماسية النشطة والمبادرات السياسية، مروراً بالدعم المالي والمساعدات الاقتصادية، وصولاً إلى التعاون الأمني ودعم المؤسسات الأمنية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية السعودية ركيزة رئيسية؛ في التعاطي مع الأزمات اللبنانية منذ العام (١٩٧٥)، حيث أسهمت المملكة العربية السعودية بأدوار فاعلة؛ في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي في لبنان عبر مراحل حرجة، بدءاً من مبادراتها الدبلوماسية التي أطرت اتفاق الطائف في العام (١٩٨٩)، والذي مهّد لإنهاء الحرب الأهلية، ومروراً بدعمها للحكومة اللبنانية خلال التحديات الأمنية والاقتصادية للعام (٢٠٠٦)، ووصولاً إلى جهودها الحثيثة لتعزيز الوحدة الوطنية؛ والحفاظ على الهوية العربية للبنان بوصفها دولة ذات موقع استراتيجي مهم ومكونات متنوعة، وتستند هذه الجهود إلى رؤية المملكة العربة السعودية في استقرار لبنان مسوغاً حيوياً لأمن المنطقة، ومع التأكيد على ضرورة الحلول التوافقية التي تحفظ سيادة الدولة وتتجاوز الانقسامات الداخلية، ما يعكس التزام المملكة بدور وسيط داعم للحوار، انسجاماً مع مبادئ سياساتها الخارجية القائمة على تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون العربي المشترك [١٨].

فيما يأتي ابرز الوسائل الدبلوماسية التي اعتمدت عليها المملكة العربية السعودية في سياستها الناعمة تجاه لبنان.

اولاً/ الوساطة: تعد المملكة العربية السعودية أحد الفاعلين الرئيسيين بتقديم الوساطات الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيماً في الجمهورية اللبنانية التي تشهد أحد أكثر الصراعات تعقيداً على الصعيد الإقليمي، وتبرز جهود السعودية في هذا السياق بوصفها أداة دبلوماسية استراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة منها تعزيز الأمن؛ والاستقرار في لبنان عبر احتواء التوترات الخارجية والداخلية، وترسيخ مكانتها بوصفها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة؛ و قادرة على قيادة التحولات السياسية والاقتصادية، ومن خلال وساطاتها، تسعى السعودية إلى توظيف نفوذها الديني والسياسي والاقتصادي لبناء جسور الحوار بين الأطراف المتنازعة، ما يعكس نهجاً دبلوماسياً مرناً يدمج بين المصالح الوطنية؛ والدور الريادي في إدارة الأزمات، بما يخدم استقرار لبنان؛ وتعزيز التوازنات الإقليمية لصالح المملكة العربية السعودية [١٩].

ظهرت دبلوماسية الوساطة السعودية بوصفها أحدى الركائز الاستراتيجية في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه لبنان، حيث استثمرت الرياض نفوذها الديني والسياسي والاقتصادي لتعزيز

دورها وسيطاً إقليمياً فاعلاً في تسوية النزاعات، وفي سياق الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠)، مثَّل اتفاق الطائف (١٩٨٩) ذروةً لهذه الدبلوماسية، التي تجسَّدت في محورين: الأول دبلوماسية الجوار، عبر استغلال العلاقات التاريخية مع النخب اللبنانية السنية والشيعية، والثاني دبلوماسية الإغراء الاقتصادي، من خلال ربط التسوية السياسية بوعود مالية ودعماً لإعادة إعمار لبنان[٢٠].

تأسيساً على ذلك يمكن القول أن اتفاق الطائف لم يكن مجرد وثيقة لوقف إطلاق النار، بل أرسى نموذجاً لدبلوماسية الوساطة السعودية القائمة على أساس الجمع ما بين الحلول السياسية المتمثلة بإعادة هيكلة النظام الطائفي والضمانات الإقليمية؛ التي وضحت دور السعودية لتكون بمثابة حَكَم خارجي، أن هذا النهج يعكس رؤية المملكة العربية السعودية لاستخدام الوساطة بوصفها وسيلة لتعزيز نفوذها في المناطق الهشة، عبر تحويلها إلى فاعل لا غنى عنه في صناعة الاستقرار، ومن دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر، وهو ما حوَّلها لاحقاً إلى فاعل مركزي في الملفات العربية المماثلة.

ثانياً/ الدبلوماسية العامة: تُشكّل الدبلوماسية العامة، أداةً استراتيجية لتعزيز التواصل بين الدول والمجتمعات، من خلال أنشطة تثقيفية وثقافية وحوارية؛ تعمل على مد جسور التفاهم وبناء الصورة الإيجابية للدول على الساحة الدولية، فهي لا تقتصر على الحكومات فحسب، بل تشمل أيضاً المؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام؛ والمجتمع المدني؛ والقطاع الخاص؛ ما يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدول [٢١].

وفي هذا السياق، تُعد تجربة المملكة العربية السعودية أنموذجاً عملياً لهذا المفهوم، حيث سعت المملكة العربية السعودية إلى توظيف الدبلوماسية العامة كأداة مكملة لدبلوماسيتها الرسمية، التي تستند إلى مكانتها السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، فبعد ترسيخ دورها الدبلوماسي التقليدي، عملت المملكة على توسيع نطاق تأثيرها عبر استراتيجيات عدة، من خلال إطلاق مبادرات تنموية تسهم في دعم الاستقرار الإقليمي، وبرامج التبادل الثقافي التي تعكس عمقها الحضاري، فضلاً عن استثمارها في وسائل الإعلام الدولية لنقل رؤيتها وسياساتها بشكل أكثر وضوحاً إلى العالم [٢٢].

وفقاً لما ذكر، يرى الباحث أن المملكة العربية السعودية لجأت الى استخدام الدبلوماسية العامة بوصفها احد الأدوات الدبلوماسية المستخدمة في سياستها الخارجية تجاه لبنان، في سبيل تحقيق اهدافها الاستراتيجية، وقد تجلى هذا التوجه في محورين رئيسين.

١. **على الصعيد الثقافي:** يظهر التعاون الأكاديمي والإعلامي مع الدولة اللبنانية بوصفه احد الركائز الأساس التي تعتمدها الرياض لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع إيلاء الأولوية للتعليم بوصفه مدخل رئيساً لبناء روابط مستدامة.

حيث تتبنى المملكة العربية السعودية التعاون الأكاديمي مع لبنان؛ ويعد أداةً رئيسية في دبلوماسيتها العامة تجاه لبنان، وذلك من خلال تعزيز الاتفاقيات العلمية؛ وتبادل المنح الدراسية والبرامج البحثية؛ بين الجامعات والمؤسسات التربوية، وتركز هذه الشراكات على استقطاب الكفاءات اللبنانية للتدريس في

الجامعات السعودية والعكس، بالإضافة الى توسيع آليات التبادل الطلابي لنقل الخبرات وبناء جيل من النخب المؤثرة القادرة على تعزيز الروابط الثقافية بين الدولتين، ويعد هذا النهج استثماراً طويل الأمد في تشكيل الوعي الجمعي، حيث يخلق روابط فكرية واجتماعية متينة تُترجم لاحقاً إلى تحالفات سياسية واقتصادية بين البلدين [٢٣].

أما على الصعيد الاعلامي تعمل السعودية على تحويل الإعلام إلى ذراعٍ فاعل في دبلوماسيتها العامة تجاه لبنان، والعمل على توظيف الخبرة اللبنانية في صناعة المحتوى الإعلامي والترفيهي السعودي، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، استقطبت قنوات مثل "MBC" و"العربية" كوادر لبنانية متميزة، لدمج حرفيتهم الإنتاجية مع الأجندة السعودية التي ترمي إلى موازنة الخطاب الإعلامي العربي وتدعيم رؤية السعودية لقضايا المنطقة، وتُستخدم البرامج الترفيهية والمسلسلات المموّلة سعودياً كمنصات لنشر القيم الاجتماعية المُحدثة المرتبطة برؤية ٢٠٣٠، مما يعكس تحولاً ذكياً في توظيف القوة الناعمة السعودية في لبنان [٢٤].

٢. **على الصعيد الديني:** تعمل المملكة العربية السعودية على توظيف البعد الديني بوصفه أحد ركائز دبلوماسيتها العامة تجاه لبنان من خلال آليتين رئيسيتين:

أ. **تسهيل أداء المناسك الدينية:** تُقدّم المملكة دعماً لاستقطاب الحجاج والمعتمرين اللبنانيين إلى الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، عبر تسهيل إجراءات السفر والإقامة، مما يُعزّز التواصل الإنساني ويقوي الروابط الثقافية بين الشعبين.

ب. **تعزيز الاحترام المتبادل للتنوع المذهبي:** تحرص السعودية على احترام التعددية الطائفية في لبنان، لا سيما في التعامل مع مختلف المكونات الإسلامية، عبر دعم الحوار بين الأطياف الدينية وترسيخ قيم التعايش، مما يُسهم في بناء جسور الثقة ويُرسّخ التعاون في المجالات الاجتماعية والدينية.

ثالثاً/ الدبلوماسية العسكرية: تُعد الدبلوماسية العسكرية أحد أدوات السياسة الخارجية غير المباشرة التي تعتمدها المملكة العربية السعودية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وبناء شراكاتها الإقليمية، من خلال دعم الامكانيات الدفاعية للدول الشقيقة، حيث تُظهر المملكة العربية السعودية، اهتماماً بتعزيز التعاون العسكري مع عدد من الدول العربية، ومنها الجمهورية اللبنانية، عبر تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية الدفاعية أو تدريب الكوادر العسكرية، بما يُسهم في رفع الكفاءة الأمنية للبنان، ويُمكن النظر إلى هذه الخطوات بأنها جزءً من سياسة خارجية متعددة الأوجه، تهدف إلى تعزيز التوازنات الإقليمية ودعم الاستقرار دون التدخل المباشر او فرض اجندات سياسية مختلفة [٢٥].

وفقاً لما وضحنا في المطلب الأول من هذا المبحث، وتحديداً في الأهداف الأمنية للمملكة العربية السعودية في لبنان؛ وكيف استخدمت السعودية دبلوماسيتها العسكرية تجاه لبنان لتعزيز الأمن، والتي تجسدت بحجم الدعم المادي والبدني، سواء لقوى الامن الداخلي او لقوات الدفاع اللبنانية.

تُعد الدبلوماسية من أبرز أدوات السياسة الخارجية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية في تعاملها مع لبنان، حيث ترتكز على الحوار والتواصل السياسي لتعزيز المصالح المشتركة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتُوظّف الرياض هذه الأداة عبر قنوات متعددة، أبرزها (الوساطة الدبلوماسية العامة الدبلوماسية العسكرية)، بما يعكس حرصها على التأثير في الساحة اللبنانية بوسائل سلمية ومرنة، تتماشى مع طبيعة النظام العربي والإقليمي.

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية في العالم، اما عربياً واسلامياً فهي تحتل موقع الصدارة [٢٦]، أن المساعدات الاقتصادية تمثل احدى الأدوات والوسائل المهمة التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية لتعزيز مكانتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في محيطها الخارجي، حيث تُوظف السعودية مساعداتها التنموية طويلة الأمد والاستثمار في مشاريع البنى التحتية بوصفها ركائز أساسية لدعم الدول الشريكة، إلى جانب تقديم مساعدات طارئة لمواجهة الأزمات الإنسانية، و تشمل هذه الأدوات برامج صحية وغذائية تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في المناطق المتضررة، ولا تقتصر الآليات على ذلك، بل تمتد لتشكيل حزمة متكاملة من الهبات المباشرة والقروض الميسرة والمنح التنموية، والتي تُدار وفق معايير تحقق التوازن بين البعد الإنساني والمصلحة الوطنية، وتستند هذه السياسة إلى القوة الاقتصادية للمملكة، التي تمكّنها من تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم هذه الأدوات بوصفها أحد أكبر منتجي النفط عالمياً، ما يسهم في ترسيخ دورها بوصفها فاعلاً رئيس في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية [٢٧].

ترتكز المساعدات الاقتصادية السعودية الموجهة إلى لبنان بشكل واضح على دعم البنى التحتية، إلى جانب تقديم القروض والهبات والمنح المالية، ما شكل ركيزة رئيسية في سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الدعم الإنمائي للدول العربية، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية السعودية، حظيت الجمهورية اللبنانية بالمرتبة الأولى من بين (٢٠) دولة متلقية للمساعدات السعودية خلال الفترة ما بين عامي(٢٠٠٥ –٢٠١٤)، مع تسجيل تطور ملحوظ في حجم هذه المساعدات لا سيما بعد العام (٢٠٠٧)، وقد ساهمت هذه المساعدات تعزيز وتطوير قطاعات حيوية في لبنان، انطلاقاً من التزام السعودية بدور إقليمي فاعل في دعم الاستقرار الاقتصادي والتنموي للدول الشقيقة [٢٨].

واعتمدت المملكة العربية السعودية في تقديم اغلب مساعداتها الاقتصادية إلى لبنان على القنوات الرسمية الثنائية، وذلك لاعتبارات متعددة يأتي في مقدمتها احترام سيادة الدول وضمان التكامل الإقليمي، وتجنب أي إجراءات قد تُفسر بأنها تدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتلقية، و يندرج هذا التوجه في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الروابط الثنائية بين البلدين، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، بما يخدم مصالح المملكة ويحفظ التوازنات الإقليمية [٢٩].

سيتم تسليط الضوء على الأصناف المختلفة للمساعدات الاقتصادية السعودية إلى لبنان والتي تشمل ثلاث فئات أساسية من المساعدات وهي:

أولاً/ المساعدات المالية المباشرة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد اللبناني في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية.

ثانياً/ المساعدات الاستثمارية والتنموية التي تركز على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في لبنان من خلال المشاريع التنموية الكبرى. ثالثًا، المساعدات الإنسانية التي تعكس التزام المملكة بدعم لبنان في حالات الأزمات والكوارث الإنسانية.

أولاً/ المساعدات المالية المباشرة: تُعد المملكة العربية السعودية من أبرز الجهات المانحة للبنان، حيث قدّمت خلال المدة الممتدة بين عامي (١٩٩٢ و٢٠١٧) أي ما يُقارب نصف إجمالي المساهمات المالية؛ التي تلقتها المؤسسات اللبنانية. وتنوّعت هذه المساعدات من حيث طبيعتها بين قروض ميسّرة، وهبات مالية، ومنح نقدية مباشرة، عكست التزاماً سعودياً بدعم الاستقرار المالي في لبنان. وقد اتخذ هذا الدعم المالي أشكالاً متعددة، سواء من خلال اتفاقيات رسمية بين الحكومتين أو عبر مؤسسات سعودية مانحة، بما ساهم في تغطية جزء مهم من الاحتياجات التمويلية اللبنانية خلال تلك المرحلة[٣٠].

تتبنى المملكة العربية السعودية عملية دعم لبنان، مالياً يأتي ذلك في أطار الدعم الاقتصادي بوصفه أحد أدوات سياسة السعودية الاقتصادية تجاه لبنان، وعلى الرغم من أن بعض التقارير تشير إلى صعوبة توثيق جزئيات المساعدات المالية المباشرة بدقة وبسبب طبيعتها المرتبطة أحياناً بآليات تنفيذ غير معلنة، فإن البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المُنظمة مثل وزارة المالية السعودية ؛وصندوق التنمية السعودي، تُؤكد أن المملكة تُعد من أبرز الجهات المانحة للبنان، حيث سجلت مساهمات مالية كبيرة في مجالات إغاثية وأخرى إنمائية واقتصادية عبر العقود، وتأتي هذه المساعدات في سياق التزام السعودية بتعزيز الشراكة والروابط مع لبنان، ودعم مؤسساتها الرسمية، والتخفيف من الأزمات الإنسانية، بما يتوافق مع أولويات السياسة الخارجية السعودية القائمة على أساس تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي [٣١].

يقع خلف اختيار المملكة العربية السعودية المساعدات المالية؛ بوصفها جزء من المساعدات الاقتصادية الممنوحة الى لبنان عدة أسباب منها:[٣٢].

أ. تمكين البنك المركزي من التدخل في سوق الصرف الأجنبي للدفاع عن العملة الوطنية، في ظل تدفق رأس المال الأجنبي، الذي أتاح له هامشاً من الحرية لتعزيز الاستقرار النقدي للبنان.

ب. مساعدة لبنان من الحفاظ على فوائض ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، ما ساهم في دعم الثقة بالاقتصاد المحلي اللبناني.

ت. أدت تدفقات رأس المال السعودي في لبنان إلى انخفاض أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، الأمر الذي ساعد الحكومة اللبنانية على تمويل العجز بتكلفة أقل.

ث. وفرت هذه التدفقات السيولة والعملة الأجنبية اللازمتين للحكومة، من ما مكّنها من مواصلة اقتراض الأموال من البنوك التجارية المحلية والمصادر الأجنبية.

ثانياً/ المساعدات الاستثمارية والتنموية: تُعَدُّ المساعدات الاقتصادية السعودية للبنان أحد الركائز الأساسية في تعزيز الاستقرار الداخلي اللبناني، لا سيما في ظل الأزمات الحادة التي شهدها البلد، والتي أبرزت الحاجة الملحّة إلى دعم اقتصادي واستثماري فاعل. وترتكز السياسة الخارجية السعودية في هذا الإطار على تعزيز الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل البنى التحتية والطاقة، إلى جانب تقديم مساعدات تنموية مباشرة، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي ملموس يُسهم في إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني وتنشيطه. ولا تقتصر هذه الجهود على الجانب المادي فحسب، بل تُوجَّه أيضاً نحو إحياء التوازنات الداخلية في لبنان، وتعزيز مكانته الإقليمية عبر خلق بيئة اقتصادية مستدامة تُساهم في إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، بما ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار الإقليمي الشامل [٣٣].

تجلى المجهود السعودي في دعم اقتصاد لبنان عبر مجموعة استثمارات ومساعدات تنموية ضخمة نذكر منها ما يأتي: [٣٤].

أ. أن الاستثمار السعودي المباشرة في لبنان بين عامي (٢٠٠٧-٢٠١٠) بلغ نحو ٣٠ مليار دولار، منها ١٠ مليارات في القطاعات العقارية والسياحية، و١.٢ مليار دولار كقروض ميسّرة من الصندوق السعودي للتنمية لمشاريع إنمائية وبنى تحتية.

ب. بلغت نسبة الودائع السعودية في مصارف لبنان للعام (٢٠١٦) حوالي ٤ مليارات دولار، أي ما يعادل (٢٠٪) من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية.

ت. أما بالنسبة للدعم الإنمائي، حيث ساهمت السعودية بملغ ٧٤٦ مليون دولار، أي ما نسبته (٦٣٪) من إجمالي الدعم الخليجي، إلى جانب تخصيص ٧٣٤ مليون دولار لإعادة إعمار ما دمرته حرب عام (٢٠٠٦)، بما في ذلك ٢٠٨ قرية و٣٦ مبنى في الضاحية الجنوبية.

ث. إعادة إعمار البنية التحتية والمخيمات: حيث شملت مشاريع بقيمة ١٧٥ مليون دولار لإعادة الإعمار، و١٢ مليون دولار لدعم المخيمات.

ج. تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة، حيث شملت أكثر من ٢٠٠ مشروع مشترك، منها ١٠٨ في القطاع الصناعي.

ثالثاً/ المساعدات الإنسانية والإغاثية: تعد جمهورية لبنان من بين أبرز عشر دول تلقت المساعدات الإنسانية من قبل المملكة العربية السعودية، وتندرج هذه المساعدات في إطار الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها السياسة الخارجية السعودية في تجاه لبنان، حيث وظفت المملكة هذه الآلية كوسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي، ودعم الشعب اللبناني في مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية، فضلاً عن الإسهام في الحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية في الساحة اللبنانية [٣٥].

قدّمت المملكة العربية السعودية منذ عام (٢٠٠٦) دعماً إنسانياً وإغاثياً كبيراً إلى لبنان، بلغ نحو ٦٩.٤ مليون دولار، عبر تنفيذ ٦١ مشروعاً من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، شملت مجالات متعددة، ويعكس هذا الدعم التزام المملكة بمساعدة الشعب اللبناني في مواجهة الأزمات

الإنسانية، في إطار سياستها التي تؤكد على أهمية الحفاظ على استقرار لبنان واحترام سيادته، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، وهو ما يبرز جانباً من أبعاد العلاقات السعودية–اللبنانية القائمة على البعد الإنساني إلى جانب الاعتبارات السياسية [٣٦].

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتّضح أن السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان اتسمت بطابع شامل ومركّب، استند إلى أهداف سياسية وأمنية واقتصادية متداخلة، فقد حرصت المملكة على دعم الاستقرار السياسي في لبنان، بوصفه ركيزة أساسية لضمان التوازن الإقليمي، من خلال تواصلها الفعّال مع مختلف القوى اللبنانية، مع تركيز خاص على دعم القيادات السنية لتعزيز الوحدة الوطنية، وعلى الصعيد الأمني، شكّلت المملكة فاعلاً مهماً في دعم المؤسسات الأمنية اللبنانية، إدراكاً منها لانعكاسات الأمن الداخلي اللبناني على منظومة الأمن الإقليمي، أما اقتصاديًا، فقد أولت السعودية أهمية كبيرة لتعزيز استثماراتها وتوسيع التبادل التجاري مع لبنان، بما يضمن مصالح متبادلة ويحد من تأثيرات الفواعل الإقليمية الأخرى. وقد تجسدت هذه الأهداف عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية متنوّعة، أبرزها الوساطة السياسية، والدعم المالي، والدبلوماسية العامة والدينية، في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى ترسيخ الاستقرار وبناء شراكة طويلة الأمد بين البلدين.

الاستنتاجات

١. تمثل الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية حجر الأساس في السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، مع تركيز خاص على دعم الاستقرار والسيادة اللبنانية.

٢. اعتمدت المملكة على أدوات دبلوماسية متعددة، شملت الوساطة السياسية واتفاق الطائف والدبلوماسية العامة والثقافية والدينية، لتعزيز تأثيرها الإقليمي داخل لبنان.

٣. برزت المساعدات الاقتصادية كأداة محورية في السياسة السعودية، من خلال الدعم المالي المباشر والمشاريع الاستثمارية والتنموية.

٤. تعاني السياسة السعودية من تحديات كبيرة داخل لبنان، بفعل الانقسام الداخلي اللبناني وتضارب المصالح الإقليمية، لا سيما في ظل النفوذ الإيراني.

الهوامش:

(١) احمد وفيق وهاب، همام عبد الكاظم ربيح، السياسة الخارجية السعودية بقيادة محمد بن سلمان تجاه الدول الإقليمية، المجلة السياسية الدولية، العدد١٦، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٤، ص٤٨٣.

(٢) عبد المعطي الحسين، طبيعة العلاقات الإيرانية_ السعودية في ظل الأزمات الإقليمية المعاصرة في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، نيقوسيا، ٢٠٢١، ص٦٠

(3) Rami Jabbour, Review of Saudi Policy in Lebanon, Middle East Center for Research and Strategic Studies, Ankara, 2018, p. 5.

(4) Habib Badawi, The Saudi Role in Stabilizing Lebanon: Riyadh's Decisive Contributions, M TV Lebanon Online, available via the link https://www.mtv.com.lb, Accessed on 3/1/2025.

(٥) حسن المصطفى، السعودية ودعم استقرار لبنان، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٢٥، متوفر عبر الرابط https://aawsat.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٢٥.

(٦) المصدر نفسه.

(7) Habib Badawi, The Saudi Role in Stabilizing Lebanon: Riyadh's Decisive Contributions, the same previous source.

(٨) مصطفى فرحان تقي، أثر المتغير الأمني في العلاقات اللبنانية السورية بعد عام ٢٠١١، بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية، معهد الخدمة الخارجي، جمهورية العراق، ٢٠٢٠، ص.١٥.

(٩) نجلاء موسى أبو الحصين، المتغيرات السياسية الإقليمية واثرها مستقبل النظام السياسي اللبناني (٢٠٠٥ _٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، ٢٠١٧، ص.٧٩.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) هبة المُعز، تأثير انتخاب جوزيف عون رئيساً للبنان على العلاقات السعودية اللبنانية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٥، ص.٤.

(١٢) ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حليم، بيئة الاعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد٥١، العدد١، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١، ص.٦٨٧.

(13) Yoel Guzansky, Ilan Zalaat, Saudi Arabia Returns to Lebanon, Institute for National Security Studies Strategic, Innovative and Policy-Oriented Research, Tel Aviv, 2025,

(١٤) غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية ٢٠٢٢، مركز الدراسات الاقتصادية، ص.١.

(١٥) مويضي المطيري، اغلب الاستثمارات السعودية في لبنان أملاك عقارية، موقع الاقتصادية، ٢٠١٦، متوفر على النت عبر الرابط https://www.aleqt.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧.

(١٦) سالم ضيف الله، ما حجم الدعم السعودية والخليجي للبنان مقابل الدعم الإيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني https://rawabetcenter.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) على سليم بخيت الغويرين، دور الدبلوماسية السعودية في حل الأزمة اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٩٠، مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٧٤٨.٧٤٩.

(19) Mehran Kamrava, Mediation and Saudi Foreign Policy, Orbis Magazine, Vol. 57, No. 1, US Foreign Policy Research Institute, 2013, p.1.

(20) The same source, p. 4.

(٢١) رزق عطا موسى يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٩٠_١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٢١، ص.٥٧.

(٢٢) معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الدبلوماسية العامة واهميتها للسعودية، العدد٥٣، الرياض، ٢٠١٠، ص.٩.

(٢٣) وزير التربية اللبناني والملحق الثقافي السعودي، وكالة الانباء السعودية، ٢٠٠٩، الرياض، متوفر على النت عبر الرابط:

https://www.spa.gov.sa تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٥

(24) Marwan Kraidi, Saudi Arabia, Lebanon, and the Changing Arab Media System, International Journal of Communication, American University, 2007, p. 4.

(٢٥) عبدالقادر نعناع، السياسة الخارجية السعودية (٢٠٠٦)، ط الأولى، ٢٠٠٦، ص.٣٢.

(٢٦) خالد عثمان اليحيى، ناتالي فوستيير، المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة مع ضعف في القدرات المؤسسية التنظيمية، ترجمة: سناء عاشور، المعد الدولي للسياسات العامة(oppi)، برلين، ٢٠١١، ص.١.

(٢٧) صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٥، ص.٣٥.

(28) Partnership in Development and South-South Cooperation: Official Development Assistance to the Kingdom of Saudi Arabia, United Nations Development Programme, Kingdom of Saudi Arabia, 2016, p. 6.

(29) The same source, p. 6.

(30) Emilio Ciofalo et al, Case Study of Financing Transition in Lebanon: Global Public Goods and Response to Negative Shocks, Working Paper No. 61, Association for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris, 2019, p. 27.

(31) Amelie Combaz, International Aid to Lebanon, Research Report of the Support Centre (GSDRC), European University Institute, 2013, p. 3.

(32) Ghassan Dibeh, Foreign Aid and Economic Development in Post-War Lebanon, Research Paper No. (31), United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Finland, 2007, p. 3.

(33) Hamdullah Baykar, Lebanon at a Crossroads: Can Saudi Arabia Confront Iran's Declining Influence? Informed Comment, Trabzon, Türkiye, 2025, website available at: https://tinyurl.com/9ftj3yza, accessed on 4/4/2025.

(٣٤) هدى علاء الدين، بالأرقام أموال السعودية تشمل كل اللبنانيين، موقع لبنان الكبير، موقع الكتروني متوفر عبر الرابط:

https://tinyurl.com/3k9am9x7 تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٤

(35) Makki Hamid, Why the World Needs Partnership with Saudi Arabia: Saudi Arabia's Global Humanitarian and Development Assistance, Special Report, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Saudi Arabia, 2022, p. 17.

(٣٦) أبها، دعم الأشقاء : جسر جوي أغاثي سعودي متواصل الى لبنان، جريدة الوطن، العدد (٨٠٠٠)، ٢٠٢٤/١٠/١٧.

قائمة المصادر

١) احمد وفيق وهاب، همام عبد الكاظم ربيح، السياسة الخارجية السعودية بقيادة محمد بن سلمان تجاه الدول الإقليمية، المجلة السياسية الدولية، العدد١٦، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٤.

٢) عبد المعطي الحسين، طبيعة العلاقات الإيرانية_ السعودية في ظل الأزمات الإقليمية المعاصرة في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، نيقوسيا.

٣) حسن المصطفى، السعودية ودعم استقرار لبنان، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٢٥، متوفر عبر الرابط: https://aawsat.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٢/٢٧

٤) مصطفى فرحان تقي، أثر المتغير الأمني في العلاقات اللبنانية السورية بعد عام ٢٠١١، بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية، معهد الخدمة الخارجي، جمهورية العراق، ٢٠٢٠.

٥) نجلاء موسى أبو الحصين، المتغيرات السياسية الإقليمية واثرها مستقبل النظام السياسي اللبناني (٢٠٠٥ _٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، ٢٠١٧.

٦) هبة المُعز، تأثير انتخاب جوزيف عون رئيساً للبنان على العلاقات السعودية اللبنانية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٥.

٧) ٧. ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حليم، بيئة الاعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد٥١، العدد١، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١.

٨) غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية ٢٠٢٢، مركز الدراسات الاقتصادية، ص.١.

٩) مويضي المطيري، اغلب الاستثمارات السعودية في لبنان أملاك عقارية، موقع الاقتصادية، ٢٠١٦، متوفر على النت عبر الرابط: https://www.aleqt.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧.

١٠) سالم ضيف الله، ما حجم الدعم السعودية والخليجي للبنان مقابل الدعم الإيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني: https://rawabetcenter.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧.

١١) على سليم بخيت الغويرين، دور الدبلوماسية السعودية في حل الأزمة اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٩٠، مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٨.

١٢) رزق عطا موسى يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٩٠_١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٢١.

١٣) معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الدبلوماسية العامة واهميتها للسعودية، العدد٥٣، الرياض، ٢٠١٠.
١٤) وزير التربية اللبناني والملحق الثقافي السعودي، وكالة الانباء السعودية، ٢٠٠٩، الرياض، متوفر على النت عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa/، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٥.
١٥) عبدالقادر نعناع، السياسة الخارجية السعودية(٢٠٠٦)، ط الأولى، ٢٠٠٦.
١٦) خالد عثمان اليحيى، ناتالي فوستيير، المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة مع ضعف في القدرات المؤسسية التنظيمية، ترجمة: سناء عاشور، المعد الدولي للسياسات العامة(oppi)، برلين، ٢٠١١.
١٧) صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٥.
١٨) هدى علاء الدين، بالأرقام أموال السعودية تشمل كل اللبنانيين، موقع لبنان الكبير، موقع الكتروني متوفر عبر الرابط: https://tinyurl.com/3k9am9x7، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٤.
١٩) ١٩. أبها، دعم الأشقاء: جسر جوي أغاثي سعودي متواصل الى لبنان، جريدة الوطن، العدد (٨٠٠٠)، ٢٠٢٤/١٠/١٧.

المصادر باللغة الإنجليزية

1) Rami Jabbour, Review of Saudi Policy in Lebanon, Middle East Center for Research and Strategic Studies, Ankara, 2018.
2) Habib Badawi, The Saudi Role in Stabilizing Lebanon: Riyadh's Decisive Contributions, M TV Lebanon Online, available via the link: https://www.mtv.com.lb, Accessed on 3/1/2025.
3) Habib Badawi, The Saudi Role in Stabilizing Lebanon: Riyadh's Decisive Contributions, the same previous source.
4) Yoel Guzansky, Ilan Zalaat, Saudi Arabia Returns to Lebanon, Institute for National Security Studies Strategic, Innovative and Policy-Oriented Research, Tel Aviv, 2025.
5) Mehran Kamrava, Mediation and Saudi Foreign Policy, Orbis Magazine, Vol. 57, No. 1, US Foreign Policy Research Institute, 2013.
6) Marwan Kraidi, Saudi Arabia, Lebanon, and the Changing Arab Media System, International Journal of Communication, American University, 2007.
7) Partnership in Development and South-South Cooperation: Official Development Assistance to the Kingdom of Saudi Arabia, United Nations Development Programme, Kingdom of Saudi Arabia, 2016.

8) Emilio Ciofalo et al, Case Study of Financing Transition in Lebanon: Global Public Goods and Response to Negative Shocks, Working Paper No. 61, Association for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris, 2019.
9) Amelie Combaz, International Aid to Lebanon, Research Report of the Support Centre (GSDRC), European University Institute, 2013.
10) Ghassan Dibeh, Foreign Aid and Economic Development in Post-War Lebanon, Research Paper No. (31), United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Finland, 2007.
11) Hamdullah Baykar, Lebanon at a Crossroads: Can Saudi Arabia Confront Iran's Declining Influence? Informed Comment, Trabzon, Türkiye, 2025, website available at https://tinyurl.com/9ftj3yza, accessed on 4/4/2025.
12) Makki Hamid, Why the World Needs Partnership with Saudi Arabia: Saudi Arabia's Global Humanitarian and Development Assistance, Special Report, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Saudi Arabia, 2022.